

المبادئ الرياضية في وضع أبنية المصادر عند نحاة العربية القدامى "سيبويه نموذجاً"

Mathematical principles in establishing the morphological Structures of Verbal Nouns among in classical Arabic grammarians "the casse of Sibawayh"

حورية شاري

جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله-

houria.chari@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2026/05/24 تاريخ القبول: 2026/07/13 تاريخ النشر: 2026/10/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف المبادئ والآليات الرياضية، المبنية في آراء سيبويه حول الظواهر الصرفية المتعلقة بالصور الشكلية، التي جاءت عليها بنية المصادر، كنوع من أنواع ألفاظ اللغة، تنتمي لحقل الاسم والكشف أيضاً عن دور هذه المبادئ والآليات في وضع قوالب تناسب تلك الأبنية، من منطلق أنها ترتكز على المنطق والاستدلال لفهم الأشياء والظواهر، والكشف عن طبيعتها لاستخلاص نتائج حولها، لأن نظام الأبنية الصرفية مهم، فعليه تقوم اللغة، ومن خلاله يبني المتكلم مفردات كلامه.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أن سيبويه اعتمد على مبدأ الملاحظة والاستقراء، الذي يقوم على القياس والتناظر والتماثل والاسقاط في تناوله أبنية المصادر وطبيعة تكوينها الهيكلي، واستخلاص قوالبها وفق مسار قانون الوضع والاستعمال.

الكلمات المفتاحية: المصادر، نظام القالب الصرفي، الاستقراء، الوضع، الاستعمال.

Abstract:

This study aims to exploration the mathematical principles and mechanisms embedded in Sibawayh's views on morphological phenomena related to the formal structure of the infinitives as a type of words belonging to the field of noun. It also seeks to reveal the role of these principles and mechanisms in establishing templates that suit those structures, starting from the premise that mathematics is based on logic and reasoning to understand things and phenomena and to reveal their nature in order to draw conclusions about them, Because the system of morphological structures is important, it is the foundation upon which language is built, and through which the speaker constructs the vocabulary of his speech.

And number of results were reached, most notably: that Sibawayh relied on the principle of observation and induction, in his treatment of the structures of infinitives and the nature of their structural formation and the extraction of their templates according to the role of the law of the cause of existence and use.

Keywords: Infinitives, Morphological template system, Induction, the cause of existence, usage.

*المؤلف المرسل: حورية شاري.

إن الرياضيات كأداة ركيزتها المنطق والاستدلال لفهم بنية الأشياء والعلاقات بين المفاهيم المجردة، للوصول إلى الحقائق واستخلاص النتائج حولها، تعد من أهم الأدوات التي تعتمد عليها العديد من العلوم للبحث في الأشياء والظواهر، وإثبات حقيقتها أو تفسير طرق حدوثها، بما فيها علم اللغة الذي يضم عدة فروع علمية، منها علم الصّرف، أين يهتم الباحث فيه بالبحث في أصوات اللغة ومفرداته، سواء أكانت منعزلة أو في تركيب معين كظاهرة للتواصل بها في حياتنا اليومية، ومن بين هذه المفردات المصادر، حيث تعتبر أصل المشتقات على اختلاف أنواعها وأقسامها والشيء الذي لا يختلف فيه هو أن جميع الروايات المتداولة والمدونة في متون علماء اللغة القدامى، تتفق على أن الدرس اللغوي عند العرب قد بدأ بالنحو، كتقييدٍ وتقعيدٍ لنظام لغتهم بالوجه الذي وصل إلينا، بعدما كان يتناقل شفويا بينهم، وذلك في منتصف القرن الأول للهجرة (101هـ)، وأن بداياته الأولى كانت مع أبي الأسود الدؤلي (ت. 69هـ)، فهو حسب تلك الروايات صاحب الفضل في إعطاء إشارة انطلاق مسار الدرس النحوي خاصة، واللغوي بصفة عامة، من خلال ملاحظاته المتعلقة بالأخطاء المرتكبة في نظام الإعراب عند بعض مستعملي العربية في عصره، والتي تؤدي إلى انحراف المعنى.

وتلك الملاحظات البسيطة كانت اللبنة الأولى لعلوم العربية قاطبة، ليُكمل تلامذته المسار بعد وفاته أمثال نصر بن عاصم الليثي (ت. 89هـ)، وبن هرمز (ت. 117هـ)، وابن إسحاق الحضرمي (ت. 117هـ)، ويحيى بن يعمر العدواني (ت. 129هـ)، وغيرهم من تلامذته، ومن جاء بعدهم كالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت. 170هـ / 175هـ)، أين عرف الدرس اللغوي تشعباً وتفرعات، وحددت مستويات نظام اللغة العربية، منها الصّرف، الذي يعتبر من أهم المستويات كونه الركيزة التي جعلنا نقف على الطبيعة الهيكلية لبنية الكلمة، ومعرفة نوعية أصواتها وتمييز أصولها من فروعها، وما أُضيف لها من حروف وفق الحاجة إلى ذلك، كما يطلعنا على كيفية صياغة هذه الأبنية. من هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة لاستنباط المبادئ الرياضية التي اعتمدها علماء النحو، ومنهم سيبويه خلال القرن الثاني للهجرة، في تقعيد وتصنيف أبنية هذه المصادر كونها أصل المشتقات في اللغة العربية وفق منهج وصفي تحليلي، وتُعالج من خلاله الإشكالية التالية: هل تحمل آراء سيبويه التي وضع في ضوءها أبنية المصادر مبادئ ذات نزعة رياضية؟

2. أبنية المصادر وميدانها في دائرة الدرس النحوي:

تعتبر أبنية المصادر في حقل الدرس النحوي من أهم المواضيع كون عند باحثيه قديماً وحديثاً، وقبل التطرق إلى ميدانها ومكانتها فيه لابد من التطرق إلى تعريفها.

1.2 مفهوم أبنية المصادر:

أثناء حديثنا عن أبنية المصادر كلفظة، فهي جمع للفظة بنية من البناء (Structure)، يراد بها أساس الشيء أو مكوناته، التي تكون وجوده كجسم كامل متكامل وحينما تطلق على المصادر، باعتبارها رموزاً لغوية، يقصد بها ذلك الشكل الهيكلي، الذي تقوم عليه تلك الرموز فيسمح بوجودها ككلمة، ثم وضعها في تركيب معين، وقد استعملها سيبويه أثناء تحديده قوالب الأفعال، وسعيه لاستنباط قوالب المصادر بهذا المعنى في عدة مواضع من كتابه، وملاحظ أنه لم يذكر في هذا السياق لفظة "ميزان"، ومنها مثلاً قوله: « وقالو: سَخِطَهُ سَخَطاً، شَمِهوه بالغضب حين اتفق البناء وكان المعنى نحواً منه (سيبويه، 1408هـ / 1988م، ص 5) ». والمصادر كمصطلح جمع لمصدر (Infinitive)، يعبر عن صيغة أو نوع من أنواع الألفاظ، التي نستعملها ويعني منبع الشيء (source)، وأصل وجوده أو المرجع الأول الذي يعود إليه، وقد كان في الدرس اللغوي للعربية خلاف بين النحاة عن الألفاظ التي اعتبرت الأصل الذي تولدت منه بقية الألفاظ هي هل الأفعال أم المصادر

حورية شاري

التي هي عبارة عن الأسماء يقول العكبري (ت. 537هـ-616هـ): «الفاعل مشتق من المصدر. وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل (العكبري، 1406هـ/1986م، ص143)» فالمصادر صُنفت منذ القديم عند علماء العربية ضمن حقل الاسم، سواء أكان هذا التصنيف بالتصريح أو بالتلميح، من خلال تعريفهم للاسم أو تعريفه بشكل مستقل عنه والاسم كما نعلم يتفق الباحثون في تحديد مفهومه على أنه، هو ما دل على حدث فارغ من الزمان، على عكس الفعل الذي يحتوي على حدث مرتبط بأحد الأزمنة الثلاث، الماضي (Past)، والحاضر (Present)، والمستقبل (Future)، ومنهم سيويو في معرض حديثه عن تعريف الاسم، وإن لم يحدد نوعاً معيناً من الأسماء، حيث يقول: «فالاسم: رجلٌ، وفرسٌ وحائط. وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل (سيويو، 1408هـ/1988م، ص12)» نفهم من هذا التعريف للاسم، أنه لم يميز بينه وبين المصدر، وجعل ما يدل على الحدث الأسماء التي مثل لها (الضرب، والحمد، والقتل)، فلم يذكر أنها تختلف عن الاسم في حقله العام الواسع.

أما أبو بكر بن السراج (ت 316هـ)، فقد جعل المصدر صراحة ضمن حقل الاسم، دون أن يخصه بمميزات. إذ يقول: «الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص. فالشخص نحو: رجل، وفرس وحجر، وبلد، وعمر، وبكر. وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب، والأكل، والظن، والعلم، واليوم، والليلة، والساعة (ابن السراج، 1430هـ/2009م، ص 41)» في حين نجد مصطفى الغلاييني قد فصل في تعريف المصدر وسعى لتمييزه عن الاسم، فلم يذكر مصطلح الاسم وسعى لتجنبه تقصداً، وذلك حتى يبين الاختلاف الموجود بينهما، وهذا في قوله: «المصدر هو اللفظ الدال على الحدث، مجرداً عن الزمان، متضمناً أحرف فعله، مثل علم علماً، أو تقديرًا، مثل قاتل قتالا أو مُعوّضاً مما حُذِفَ غيره، مثل وعدَ وعدةً وسلّمَ تسليماً. فالعلم مشتمل على أحرف علم لفظاً. والقتال مشتمل على ألف قاتل تقديرًا، لأن أصله قيتال، بدليل ثبوت هذه الباء في بعض المواضع (مصطفى الغلاييني، 1418هـ/1998م، ص ص 160-161)». فمستعمل اللغة ينتج ما يشاء من ألفاظ، ليعبر بها انطلاقاً من ألفاظ أخرى تكون هي المنبع في الإنتاج، كقولنا مثلاً: وقف الشريف وقفة الأسود، ودافع عن الحق دفاع الأبطال، أو كقولنا: إن الكرم صفة إنسانية نبيلة، تجعل الفرد الذي يتصف بها يُحترم في مجتمعه احتراماً، وتحفظ له كرامته ومكانته، لذا لا ينبغي أن تشوبها أي تجارة مشبوهة تفسدها.

2.2 مفهوم الصرف في معاجم اللغة وحقل الدرس اللغوي:

حينما نبحث عن معنى لفظة "الصرف" في معاجم العربية، نجدها تعود للجذر الثلاثي "صَرَفَ"، ويختلف مدلول معناها باختلاف استعمالها، وما يلحقها من صوامت أو صوائت، فحينما نوظف الجذر "صَرَفَ" بتشديد فاء اللفظة، تعني قيمة شيء عندما يخضع لمبدأ التبادل في التعامل به أثناء البيع والشراء، كما هي مُستعملة إلى يومنا هذا، ويمكن أن تستعمل بمعنى استخراج شيء من شيء ليصبح نسخة منه دون تحييده بهدف التنوع والإكثار منه لا إقصائه، وتدل أيضاً في معناها اللغوي على انتقال الشيء من حال إلى حال أخرى مغايرة عنها تماماً، يقول للخليل بن أحمد الفراهيدي في معجمه "كتاب العين": «صَرَفَ: الصَّرَفُ: فَضْلُ الدِّزْهِمِ في قيمته، وجودةُ الفِضَّةِ، وبيعُ الذهبِ بالفضة، ومنه الصَّرْفِيُّ لتصريفه أحدهما بالآخر. والتصريف اشتقاق بعض من بعض. وصَرَفِيَّاتُ الأمور: مُتَصَرِّفَاتُهَا أي تَنَقَّلُهَا بالناس. وتصريف الرياح: تَصَرِّفُهَا من وجهٍ إلى وجهٍ... وصَرَفَ الكلمة: إجراؤها بالتنوين (الخليل بن أحمد الفراهيدي، 1424هـ/2002م، ص391)». أما لفظة "صَرَفَ"، فتحمل معنى "الرجوع عن الشيء أو العودة إليه"، حسب سياق توظيفها، فإذا وُظِّفَتْ بمعنى الرجوع عن الشيء، نقول: (صرف النظر عن السفر هذا الشهر)، و(صرف نظره عن الأمر)، و(انصرف عني)، هنا بمعنى عدل عنه أو ابتعد عنه.

المبادئ الرياضية في وضع أبنية المصادر عند نحاة العربية القدامى "سيبويه نموذجاً"

وإذا وُظفت بمعنى الرجوع إلى الشيء، فهنا استعمالنا للمفردة بمعنى العودة إلى الشيء، مثال (انصرفت إلى المنزل بالأمس باكراً)؛ أي بمعنى عُدْتُ إليه، ويمكن أن نعمم المعنى فنقول: إنها تعني إعادة الأشياء إلى أصولها التي كانت عليها، وهذا ما نلمسه أيضاً في معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس (ت. 395هـ)، حيث يقول: «صرف: الصاد والراء والفاء معظم بابه يدلُّ على رُجْع الشيء. من ذلك صَرَفْتُ القومَ صَرَفًا وانصرفوا، إذا رَجَعْتَهُمْ فَرَجَعُوا... والصرف في القرآن التوبة؛ لأنه يُرجع به عن رتبة المذنبين، ومعنى الصَّرف عندنا أنه شيء صُرف إلى شيء، كأن الدِّينار صُرف إلى الدراهم، أي رُجع إليها، إذا أخذت بدله (أحمد بن فارس، 1399هـ/ 1989م، ص 342-343)».

وأورد الشريف الجرجاني (ت. 816هـ/ 1413م)، أن تعريف "الصرف" بمعنى «الدفع والرد، وبيع الأثمان بعضها ببعض (الشريف الجرجاني، 2004م، ص 113)». فالصرف إذن في معناه اللغوي عندما نسقطه على الألفاظ نقول: كبناء حسي تجسده الرموز الكتابية هو تصيير الكلمات لأشكال وصورة عديدة، بحسب الوضعيات التي يوجد فيها المتكلم ويعبر عنها، فالشكل "تَصَرَّ" مثلاً تكون منها أشكال، مثل (ينصر، النَّصر، ناصر، منصور، الانتصار، مناصر، مناصرة)، وغيرها من الأشكال اللفظية بحسب الحاجة والوضعيات الخطابية لمستعمل اللغة.

يمكن تعريف الصَّرف (morphology)، عندما نتحدث عنه في حقل الدرس النَّحوي، بأنه ذلك الفرع العلمي الذي يجعل البنية الهيكلية لمفردات اللغة البشرية موضوعاً له، وهو ما يسمى في الدرس اللساني بالمستوى الصرفي (Morphological level)، فيهتم بالتغيرات التي تطرأ عليها لتتشكل بحسب المعنى والمقصد الإفهامي، والتأثيري الذي يسعى مستعمل الخطاب اللغوي إلى تحقيقه، بحيث يجعل للمفردة أو للكلمة الواحدة أشكالاً متعددة ومختلفة وبطرق عدة كالإضافة والإبدال والاختزال، فهو في اصطلاحات علماء اللغة والنحو العربي تَصْرِيف الكلمة؛ أي تقليبها بالوجه الذي تريده، كما يقول ابن جني (ت. 392هـ)، في تعريفه: «التَّصْرِيف إنما هو أنَّ تجيء إلى الكلمة الواحدة فتُصَرِّفُها على وجوه شتى... أفلا ترى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضاً؛ ألا ترى أنَّك تجيء إلى الضَّرْب الذي هو المصدر فتشتقُّ منه الماضي فتقول ضَرَبَ، ثم تشتقُّ منه المضارع فتقول: يَضْرِبُ، ثم تقول في اسم الفاعل ضَارِب (ابن جني، 1373هـ/ 1954م، ص 3-4)» فكما نلاحظ أن تعريف ابن جني لعلم الصَّرف مستمدة من الجوانب، التي يعالجها هذا العلم في مفردات اللغة، والتي تميزه عن بقية فروع علوم اللغة العربية الأخرى كالنحو والبلاغة والعروض، مثلاً. وعرفه الشريف الجرجاني بتركيزه على ظاهرة الإعلال كموضوع من مواضيعه، حيث قال: «الصَّرف: علم يعرف به أحوال الكَلِم من حيث الإعلال (الشريف الجرجاني، 2004م، ص 113)».

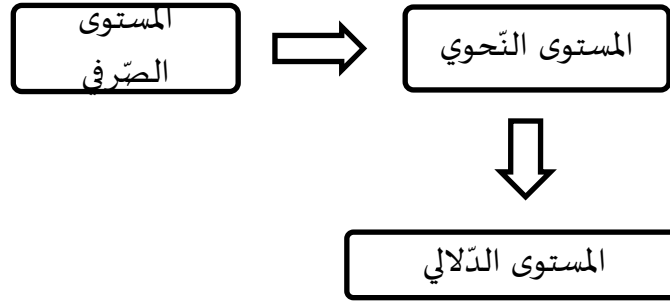
وقد أعطى لنا مصطفى الغلاييني (1886م-1944م) تعريفاً جامعاً شاملاً لعلم الصرف ليميزه عن علم النحو، إذ فيه كل ما يقع ضمن دائرة اهتمام هذا العلم، فقال: «فالصرف: علمٌ بأصول تُعرف بها صيغُ الكلمات العربية وأحوالها التي ليست بإعراب ولا بناء. فهو علمٌ يبحثُ عن الكلم، من حيث ما يعرضُ له من تصريف وإعلال وإدغام وأبدال وبه نعرف ما يجب أن تكون عليه الكلمة قبل انتظامها في الجملة (مصطفى الغلاييني، 1418هـ/ 1998م، ص 8)».

أما عبده الراجحي (1937م-2010م) فاختصره بتعريف يحاكي فيه المفاهيم العملية التي تنشدها النظرية اللسانية الحديثة وتضع في خضمها دراسة ظواهر اللغة ومفرداتها ومعالجتها قضاياها، فهو عنده علم الأصوات اللغوي، موضوعه أصوات الكلمة وهي منفردة أو حينما تكون في علاقة مع غيرها من الأصوات، فهو يدرس الكلمة (انظر: عبده الراجحي، ص 7). وعليه يمكن أن نعرف علم الصَّرف أيضاً، بأنه هو ذلك العلم الذي يختص بالبحث في أصوات مفردات اللغة وهي منعزلة عنها من جهة، ومن جهة أخرى يبحث في تلك الأصوات حينما تدخل في علاقة مع بعضها البعض لتكون لنا مفردة جديدة

حورية شاري

كاملة البناء والمعنى، ويمكن أن توظف في تركيب معين لتشكيل خطاباً له قصدية مباشرة وغير مباشرة، وتكون هذه المفردة خاضعة لنظام اللغة متكاملة مع أعراف مستعملي تلك اللغة.

ونظام الأبنية أو المستوى الصرفي من أهم الأنظمة التي تقوم عليه اللغة، بما فيها العربية، فمن خلاله يبني المتكلم مفرداته قبل أن يضعها في تركيب معين، أين يتحد مع المستوى النحوي (Grammatical level) - القائم بشكل أساسي على الإعراب- لتنظم الدلالة والمعاني، أو بالمستوى الدلالي فتشكل الخطاب في دائرة التواصل، فهذه الدلالات والمعاني التي يرمي المخاطب إيصالها للمخاطب، تحكمها هي الأخرى مجموعة من الأنظمة. يمكن أن نلخص ما سبق ذكره في مخطط كما يلي:



المخطط رقم (01) العلاقة الترابطية بين مستويات النظام في اللغة العربية

وطبيعة العلاقة بين مستويات النظام في ألفاظ العربية يخدم بعضه بعضاً، والذي يبدأ بالبناء الصرفي للكلمة، ثم

البناء النحوي لكي يتألفان في تركيب معين لتحمل دلالة ومعنى له قصدية ما؛ أي أن:

$$\text{البناء الصرفي للكلمة} = \text{البناء النحوي} + \text{تركيب} = \text{الدلالة}$$

إن الصّرف في نظام العربية له بدوره نظام خاص به يميزه عن النحو أو التركيب، وإن كان في كثير من الأحيان لا ينفصل عنه، بحكم تمازجه به منذ ظهور الدرس اللغوي عند العرب، حيث كان النظام النحوي الأكثر حضوراً في دراسة نظام اللغة العربية وقد أرجع بن جني هذا إلى صعوبة الصّرف ومسائل تصريف المفردات، مما دفع بالنحاة البدء بتناول الظواهر النحوية، لتكون سنداً تسهل لهم معرفة خبايا طرق اشتغال النظام الصرفي للمفردات وقوانينه، التي يعمل بها (انظر: ابن جني، 1373هـ/1954م، ص 4-5) وذلك بتفكيكها لتبيان جذورها والتغيرات التي طرأت عليها إضافة إلى معرفة ما لحق هذه الجذور من إضافات، تخدم مستعمل اللغة، كونه يميل بطبيعته إلى الاقتصاد والتيسير في التعامل بتلك المفردات أثناء عملية التواصل، ولقضاء حاجاته وبلوغ مقاصده التعبيرية والتأثيرية في الوقت نفسه، أو للتعبير عن ذاته والترفيه عن نفسه، وكله يقوم عند نحاة العربية على الميزان الصّرفي أو القالب الذي يتمثل البناء الهيكلي للمفردات فتوضع فيه، فعلى سبيل المثال المفردة التي يكون بناء هيكلها الشكلي يتكون من ثلاثة أحرف، مثل (ذَهَبَ، جَلَسَ، وَخَرَجَ)، يتمثلها القالب (فَعَلَ)، يتمثل القالب (فَعِلَ، فَعُلَ) مفردات مثل، (نَزَعَ، وَشَرَفَ)، فكما نلاحظ هذه القوالب، هي صور لتلك المفردات، بحيث توافقها تماماً في بنائها الهيكلي، ولهذه القوالب التي توضع فيها الكلمات في العربية أشكال وصور كثيرة متطابقة معها تماماً بحسب طبيعة ومميزاتها كل كلمة والحقل الذي تنتمي إليه.

والتغيرات التي طرأت على بنية المفردات حتى تحولت إلى الشكل المعهود للناطقين بالعربية، هي تغيرات يحكمها قانون الاستعمال في دائرة التواصل بين أفراد المجتمع، فهم الذين شرعوا نظام اللغة وفق عوامل استعمالية خاصة بهم في قاعدة المعاملات والتعاملات اليومية بينهم كون اللغة هي الحاملة لتلك القاعدة، فدخول تغيرات على جذور الكلمة أو حدوث تحول تام في بنيتها أحياناً لكي يولد مستعملها عدة صور وأشكال منها عن طريق الاشتقاق، هو في الحقيقة نظام قائم بذاته

المبادئ الرياضية في وضع أبنية المصادر عند نحاة العربية القدامى "سيبويه نموذجاً"

في حلقة مضبوطة ومحكمة قد تتوسع أو تضيق، من خلال طرق الزيادة في الكلمة الواحدة. على سبيل المثال: (جلس، يجلس، اجلس، اجلس، جالس، مجلوس، الجلوس، جليس، جلسة، المجلس، مجالسة) فهنا توليد بالاشتقاق، أو طرق الحذف والإعلال والقلب والإبدال التي يعرفها النظام يواكب كل مرحلة زمنية ترافق فيها اللغة أفراد المجتمع الواحد الناطقين بها وما يعرفونه من تطور.

يقول ابن جني في هذا السياق عن توظيف كلمة "صيت" والتي تعدل في استعمالنا اليوم على الشهرة واتساع معرفة شخص لدى العامة والخاصة من الناس، حيث تضاف لها كلمة ثانية لتصبح تدل على المعنى المراد في القديم، هو: (ذائع الصيت): «فأما قولهم لفلان صيتٌ، إذا انتشر ذكره في الناس، فمن هذا اللفظ، إلا أن واوه انقلبت ياء لانكسار الصاد قبلها وكونها ساكنة، كما قالوا رِيحٌ من الرُّوح وقِيلُ من القَوْل، وكأنهم بنوه على فِعْلٍ للفرق بين الصوت المسموع وبين الذكر المتعالم المشهور. على أنهم قد قالوا أيضاً: قد انتشر صوته في النَّاس، يعنون به الصَّيْتُ الذي هو الذِّكْر. والصَّيْتُ في هذا المعنى أعمُّ وأكثر استعمالاً من الصوت ولا يستعمل الصَّيْتُ إلا في الجميل من الذكر دون القبيح (ابن جني، 1413هـ/1993م، ص11)». فكما نلاحظ في قول ابن جني عن لفظة "صيت" أن المستعمل هو من يحدد توظيف ألفاظ اللغة، وهو من يخضعها لمبدأ الزيادة أو التحول أو التقلبات كقلب حرف الواو ياءً في (روح وريح وقيل وقول)، وعلى هذا المنوال حدث في لفظة (صيت من صوت).

3. ملامح التفكير الرياضي لسيبويه في تنظيره لأبنية المصادر من ألفاظ العربية وفق قانون الوضع والاستعمال

لقد اعتمد سيبويه في استنباطه البناء الهيكلي، الذي يخص المصادر على نظام الوضع في اللغة والاستعمال العربي قديماً، وهذا ما سنبينه فيما يأتي:

1.3 قانون الوضع:

إذا كانت الرياضيات في مفهومها العام عبارة عن جملة من المعارف المهارات المجردة، كنتيجة معتمدة في استقراء الأشياء والظواهر واستنباطها للخروج باستنباطات واستنتاجات حول طرق حدوثها مدعمة ببراهين وحجج، والتي في أساسها تستند على المنطق في تطبيق هذه المعارف والمهارات على المسائل في شكل مجموعات كالأعداد والكميات والتغيرات والتحويلات فالمنطق الرياضي معروف عليه أنه يسير وفق مبدأ التدرج والتسلسل في معالجة المسائل، إذ نجده ينطلق من مرحلة البساطة والوضوح، ليصل إلى مرحلة التعقيد والغموض، وهذا ما نجده في الدرس اللغوي العربي قديماً، مما جعله يتصف بالزعة الرياضية، فالمطلع عليه في صورته العامة، يلمس وجودها في آراء علمائه القدامى، والتي تعتبر بمثابة مبادئ رياضية أقاموا عليها درسه اللغوي وتناول أنظمة اللغة العربية، بما فيه النظام الصرفي، مما يجعلنا نفهم أنهم كانوا على دراية بعلوم الرياضات والآليات، التي تعمل بها وتحكموها فيها، حيث وظفوا الكثير من مبادئ ومهاراتها، فتناولوا الظواهر اللغوية وفقها، فهناك الكثير منها مبثوث فيها كالأستقراء، والاستنباط، والاستنتاج، والإسقاط إضافة إلى ما نجده من برهنة، واختزال، وحتى الموازنة بين ظواهر اللغة، وحدث هذا مع العديد من النحاة، منهم عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت. 180هـ)*، كما هو الحال في تنظيره لأبنية المصادر ووضع قوالها.

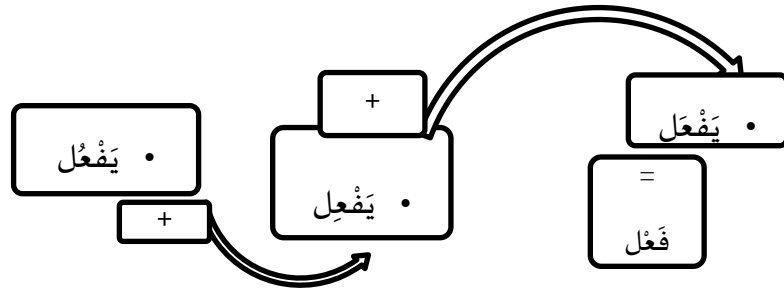
وحيثما نتبع الأسس التي اعتمد عليها سيبويه أثناء تنظيره لأبنية المصادر وتحديد طبيعة البناء الهيكلي لها لاستنباط قوالها نجده يعتمد منهجاً علمياً قوامه الملاحظة والاستقراء لبنية الأفعال في الكلام العربي وكيف صاغها العرب قديماً ليستنبط من خلالها قوالب المصادر، وهذا المنهج يقوم في مضمونه على مبادئ رياضية في استخلاص القاعدة العامة التي يدخل ضمنها مجموعة من المعطيات، حيث يستند سيبويه على جملة من الشواهد من ألفاظ العربية تحمل أدلة للبرهنة على صحة القاعدة الصرفية لقوالب المصادر فأصبحت بمثابة القانون انتجت وفقها الألفاظ، التي تنتمي لهذا النوع من

حورية شاري

الأسماء عند المتكلمين الأوائل من أهل العربية، فسيبويه أثناء تتبعه لبنية المصادر، التي ترجع لأصول ثلاثية الجذور استقرأ بنية الأفعال التي تستدعي إحضار اسم ثانٍ يأتي بعد الفاعل (Subject)، وهو المفعول (Object)، حيث يكون من الناحية الإعرابية في المستوى التركيبي (النحو) متأثراً به فيُسمى عند النحاة بالفعل المتعدي، كون هذه المصادر مستمدة منها، يقول: «هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعدّك إلى غيرك، وتوقعها به ومصادرها. فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَلَ يَفْعُلْ، وفَعَلَ يَفْعِلْ، وفَعَلَ يَفْعَلْ. ويكون المصدر فعلاً (سيبويه، 1408هـ / 1988م، ص5)».

وقد جعل سيبويه قوالب أبنية الأفعال الثلاثية المتعدية حينما تكون في وضعية الزمن الماضي "فَعَلَ، فَعِلْ"، ثم الحاضر "يَفْعُلْ، يَفْعِلْ، وَيَفْعَلْ"، هي الركيزة في التنظير والتفصيل لقوالب أبنية المصادر، وإن كانت حالة الفعل قوالبه في الزمن الحاضر هي الأساس في هذا التنظير، من خلال ذكرها للفظ "ثلاثة"، فاستقرأ سيبويه بنيتها الهيكلية، وهي في وضعية تركيب كلامي، أين يأخذ فيه كل من الاسم الأول الذي هو الفاعل، والاسم الثاني الذي هو المفعول به شكلاً إعرابياً مختلفاً عن الآخر في اللغة العربية فيكون الأول في وضعية الرفع بحركة الضمة، والثاني في وضعية النصب بحركة الفتحة، كقولنا مثلاً: (يخلق الإنسان الأوهام لنفسه)، و(يضرب الحق الباطل فيدمعه فإذا هوزهوقاً)، و(يحبس العالم أنفاسه هذه الأيام)، و(يشرب الرياضي الماء كثيراً).

وباستقراء بنية هذه الأفعال، واستنباط قوالبها في صورها الثلاثة يَفْعُلْ، يَفْعِلْ، وَيَفْعَلْ"، قادته إلى استنتاج قاعدة عامة لقوالب المصادر كمقابل لها، وهي أنها تنحصر وفق قانون الوضع من خلال مبدأ القياس الوضعي في قالب واحد، هو "فَعَلَ" بفتح الحرف الأول، والذي يسمى فاء الفعل وتسكين الحرف الثاني، أو عين الفعل كما يسمى مقدماً أمثلة من المصادر بُني وفقها هذا القالب، ومستمدة من تلك الأفعال الثلاثية المتعدية كدليل عليها عنده منها، مثلاً (قَتَلَ، خَلَقَ، دَقَّ) المستمد من (يقتل، يخلق، يدق)، (ضرب، حبس، لحس لقم، شرب، ملج) المستمد من (يضرب، يحبس، وكذلك المصادر (لحس لقم، شرب، ملج) التي استمدت من (يلحس، يلقم، يشرب) (انظر: سيبويه، 1408هـ / 1988م، ص5)، ونبين هذ في مخطط أدناه:



المخطط رقم (02) يلخص استنباط سيبويه لقوالب المصادر الثلاثية المستمدة من الأفعال المتعدية وفق قانون

الوضع ومبدأ القياس

وهذه القوالب الصرفية كانت هي النموذج الذي بنى عليه سيبويه تنظيره لقوالب أبنية المصادر الثلاثية، معتمداً على تفكير رياضي في مضمونه متدرجا من الجزء إلى الكل أثناء هذا التنظير في مشهد استقرائي لقوالب أبنية تلك الأفعال، بتتبع التفاصيل الجزئية لكل نوع من هذه الأنواع على حده، وهنا نجد يعزل الظاهرة اللغوية يتتبعها بشكل فردي كما يفهم من قوله: «فأما فَعَلَ يَفْعُلْ ومصدره فقتل يقتل قَتَلاً... وأما فَعَلَ يَفْعِلْ فنحو: ضرب يضرب ضرباً... وأما فَعَلَ يَفْعَلْ ومصدره... فنحو لحسَه يلحسه لحساً... وشربه يشربه شرباً (انظر: سيبويه، 1408هـ / 1988م، ص5)» وهذا التتبع للطبيعة التكوينية للمصادر، التي تناظر أبنية الأفعال جعلته يستنبط نتيجة عامة تسمح له بفهم المنطق الذي تعمل به المصادر في تشكيل بنيتها

المبادئ الرياضية في وضع أبنية المصادر عند نحاة العربية القدامى "سيبويه نموذجاً"

وفق قالب معين، يخضع لقانون الوضع أحياناً، وفي أحيان كثيرة يخضع لقانون الاستعمال سواء بمبدأ القياس المحض أو بالقياس على القياس أو التناظر أو التماثل وغير من المبادئ التي اعتمدها سيبويه.

ومع هذا فقد قدم سيبويه شواهد من كلام العرب الفصحاء القدامى يُظهرُ فيه التزامهم بالقياس أثناء توظيف المصادر ذات الأصول الثلاثية، المستمدة من أبنية الأفعال المتعدية إلى المفعول، أو، التي تحتاج إليه لإتمام المعنى واستقراره في ذهن السامع وتحقيق أهداف التواصل وتنظيم الحياة اليومية في شتى الميادين، فجاءت البنية الهيكلية لهذه المصادر ملتزمة في أصل الوضع للغة بالقالب الصرفي "فَعَلَ" كقانون ترجع إليه كل تلك المصادر حيث يقول: «وقد جاء بعضُ مصادر ما ذكرنا على فِعال كما جاء على فُعُول، وذلك نحو: كَذَبْتُهُ كِذَاباً، وَكَتَبْتُهُ كِتَاباً، وَحَجَبْتُهُ وَجِجَاباً، وبعض العرب يقول: كَتَباً على القياس... وقالوا قَرَعَهَا قَرَعاً (انظر: سيبويه، 1408هـ/ 1988م، ص5)» فالمصدر "كَتَبَ، قَرَعَ"، مستمد من الفعل "كتب، قرع"، وقد جاء العديد من المصادر على صورة هذا القالب الصرفي، الذي استنبطه سيبويه من استقراء كلام العرب والذي يمثل عنده أصل الوضع في البناء الهيكلية للمصادر بعد هذا الاستقراء الذي قاده إلى إسقاطه على كل مصدر أصله ثلاثي متعدد الفعل كما وإن كان لها صور أخرى خالفته في الاستعمال العربي، وهي الأكثر حضوراً، يقول السيرافي (284هـ-368هـ): «ذكر سيبويه هذه المصادر المختلفة في الأفعال المتعدية، والأصل فيها عنده أن يكون المصدر على فَعَلَ، بل الأصل في الأفعال كلها الثلاثية أن تكون مصادرها على فَعَلَ، لأنه أخف الأبنية، ولأننا نقول فيها كلها إذا أردنا المرة الواحدة فَعَلَةً، كقولنا: جلسة، وقام قُومَة، وفعل هو فَعَلَة (السيرافي، 1429هـ/ 2008م، ص399)»، من المصادر التي التزمت بقانون الوضع وإن قل حضورها في كلام العرب ذكرها سيبويه: (أَمّاً، حَمِيّاً، سَكْتاً، هَذَءاً، عَجْزاً، وَخَرْداً، قَفْزٌ أَتِياً (انظر: الكتاب، 1408هـ/ 1988م، ص ص8-14، 9)، فهي مصادر كلها يرى سيبويه أنها جاءت على أصل الوضع تستعمل عند العربي قياساً على قياس وإسقاطاً على ما هو شائع منها بصورة "فَعَلَ"، وإن كان لها صور أخرى تستعمل عند أكثرهم مثل "فِعال".

2.3 قانون الاستعمال:

إن اعتماد سيبويه المبادئ الرياضية، في تتبعه للبنية الهيكلية للمصادر، وكيف يعمل نظامها الصرفي، والطرق التي جاءت بها تلك البنية واستنباط قوالبها الصرفية جعلته يستنتج أن هذه القوالب ليست على صورة واحدة، بل تتخذ أشكالاً عدة خاضعة لقانون الاستعمال، الذي يعد الأكثر حضوراً في توليد الألفاظ وتشكل بنيتها الهيكلية بالصورة، التي وصلتنا، والتي تخالف في كثير من المواضع قانون الوضع، ليجد اللغوي نفسه ينتقل من اعتماده قياساً وضعياً حيث يفسر الظواهر اللغوية بما هو موجود في أول الوضع، إلى اعتماده قياس الاستعمال، الذي يسميه النحاة وعلماء اللغة السماع أو النقل بتقديم أمثلة مستمدة من واقع اللغة، تكرر وجودها بين الناس كدليل قطعي على صحة القاعدة العامة التي ترجع إليها الألفاظ ويحتكم إليها الباحث في تناولها ظواهرها وقضاياها، وبهذا نجده أثناء وضع قوالب المصادر بعد الاستقراء لكلام العرب بالطرق التي تناسب حالة اللفظة وطبيعة تكوين بنيتها قد حاول جمع أكبر عدد ممكن من تلك القوالب منطلقاً من مبدأ الجزء ليصل إلى الكل، ومع هذا تبقى في مضمونها تدخل في العدد اللانهائي، وفي حقيقة الأمر خروج بنية المصادر الثلاثية الأصل على صورة القالب "فَعَلَ" إلى أشكال لا حصر لها تعبر بشكل ضمني عن الدور المهم الذي يلعبه الاستعمال في تطور اللغة وأنه هو الأساس في الحفاظ على استمرارية وجود الألفاظ وتأقلمها مع تطور المجتمع الذي وجدت فيه.

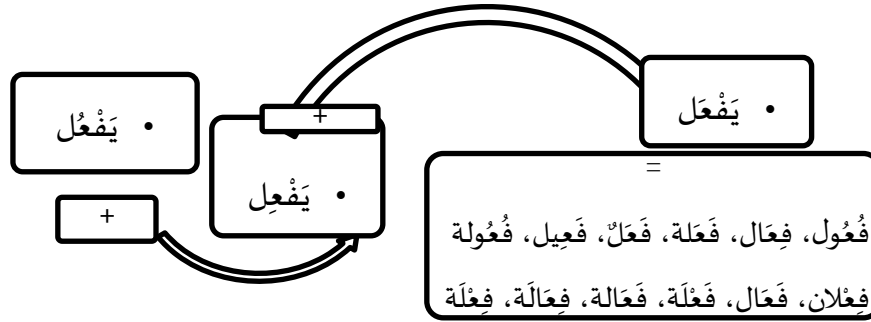
من القوالب التي وضعت عند سيبويه وفق قانون الاستعمال، ما نجده على صورة "فُعُول"، مثل قولنا: (مُكُوْث، سكوت، لُزُوْمٌ)، حيث استنبطه سيبويه من خلال مماثلته وتساويه بالتطابق التام لما هو موجود من مصادر في الاستعمال

حورية شاري

اليومي للعربي، مستمدة عنده من بنية الفعل الخاص بالجملة الفعلية التي يكتفي فيها المتكلم باسم يأتي بعد الفعل دون الحاجة للمفعول في إتمام المعنى وأدائه الغرض المطلوب لفحوى الكلام والمقصود من تلك الجملة المتضمنة للفعل.

ويفسر سيبويه التماثل بينهما بفعل التماثل في بنية الفعل الجارية على صورة واحدة، يقول: «وقد جاء بعض ما ذكرنا من هذه الأبنية على فُعُول. وذلك لِمَ يَلْزَمُهُ لُزُومًا، وَنَهْكَ يَنْهَكُهُ نُهْوكًا، وَوَرَدْتُ وَرُودًا، وَجَحَدْتُه جُحُودًا، شَبِهَوه بِجَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا، وَقَعَدَ يَفْعُدُ قُعُودًا، وَرَكَنَ يَرْكُنُ رُكُونًا، لِأَنَّ بِنَاءَ الْفِعْلِ وَاحِدًا (سيبويه، 1408هـ/ 1988م، ص 6)» فهذا القالب وغيره من القوالب التي استنبطها سيبويه، ثَبَّتَتْ وجودها بقوة حضورها وكثرة حدوث المصادر على هذه الهيئة في بنائها عند المتكلم العربي، وقد استنبط سيبويه العديد منها بالاعتماد على مبدأ المماثلة بالتطابق، ومنها ما أُسْتَنْبِطَ بعد إسقاطه وفق مبدأ التناظر مع ما هو موجود من القوالب بعد استنباطها، ليصبح بذلك إسقاط ما سِيُسْتَعْمَلُ على ما هو مستعمل في كلام العرب منها مثلاً: "فَعَلٌ وَقَعِلٌ، فُعِلٌ، فِعِلٌ"، يقابلها مصادر مثل (حَلَبٌ، طَرَدٌ، سَرَقٌ، عَمَلٌ، خَنِقٌ، كَذِبٌ، شُرْبٌ، شُغْلٌ، قِيلٌ (سيبويه، 1408هـ/ 1988م، ص 6) وهناك مصادر لاحظ أن بنيتها الهيكلية توافقت مع القوالب "فِعَالٌ، فَعْلَةٌ، فَعَلٌ، فَعِيلٌ، فُعُولَةٌ" (سيبويه، 1408هـ/ 1988م، ص 15-26)، مثل (حِجَا جٌ كِذَا بًا، سِيَا قٌ كِتَابٌ، سِفَادٌ، جَلَبَةٌ، حَلَبَةٌ، عَوَزٌ، حَوْلٌ، جُهُومَةٌ، مَلُوحَةٌ، قُبُوحَةٌ).

وقد وسع سيبويه دائرة استقراءه لأبنية المصادر واستنباط قوالبها عن طريق المماثلة بالمطابقة حيث أن الأشكال اللغوية متطابقة في جميع مناحيها الشكلية تماماً سواء بالتماثل أو بالتناظر أو بالإسقاط وتضم عدة قوالب منها: "فِعْلَانٌ، فَعَالٌ، فَعْلَةٌ، فَعَالَةٌ، فِعَالَةٌ، فَعْلَةٌ"، من الأمثلة التي واقتها في الكلام العربي مثلاً، (حِرْمان، سَمَاع، حَيْلَةٌ، نَصَاحَةٌ، نِكَايَةٌ، حِمَايَةٌ، وَكَلَةٌ، سَعَايَةٌ، حِمْيَةٌ، نِشْدَةٌ). وعليه نلخص هذه القوالب التي استنبطها سيبويه وفق قانون الاستعمال في مخطط كآتي:



المخطط رقم (03) يلخص استنباط سيبويه لقالب المصادر الثلاثية المستمدة من الأفعال المتعدية واللازمة وفق قانون الاستعمال

بدأت مبادئ الرياضيات واضحة في آراء سيبويه أثناء تتبعه للبنية الهيكلية للمصادر ووضع قوالها الصرفية، فكان بذلك منهجه منهجاً علمياً أساسه الملاحظة، فتضمنت هذه الآراء مبادئ وآليات، مثل التناظر والموازنة، كما نجده يعتمد على الاستقراء، ليستخلص القاعدة العامة لمنطق سير أبنية المصادر وصور تشكيلها مع استناده على العديد من الشواهد والأمثلة الموجودة في كلام العرب القدامى الفصحاء، والتي كانت بمثابة دليل برهاني على صحة القاعدة الصرفية المتعلقة بتلك القوال.

كانت قوالب أبنية الأفعال الثلاثية الأصل حينما تكون في الزمن الماضي والحاضر هي المركز الذي انطلق منه سيبويه في استنباط قوالب المصادر سواء بالقياس والتناظر للشواهد من الكلام العربي، أو بالتشابه والتطابق الشكلي أو بالتشابه التام شكلاً ومضموناً من حيث المعنى والبناء الهيكلي أو بالقياس والتقابل، وحتى بالتناظر والتماثل وبالإسقاط والموازن للخروج بقاعدة عامة مستنبطة حول الطرق التي جاءت بها أبنية المصادر وقوالها، لتصبح هي القاعدة التي تدخل فيها كل ما يناظرها أو يوازنها في إطار معادلة قانون الوضع والاستعمال الذي تسير في فلكه اللغات الإنسانية.

5. قائمة المصادر والمراجع:

- (1) - بن السراج، أبو بكر، (1430هـ/ 2009م)، الاقتراح في أصول النحو، الطبعة الأولى، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، الجزء الأول، القاهرة.
- (2) - بن فارس، أحمد، (1399هـ/ 1989م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، الجزء الثالث.
- (3) - ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1373هـ/ 1954م)، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الآمين، دار الثقافة العامة، الطبعة الأولى، الجزء الأول.
- (4) - ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1413هـ/ 1993م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دمشق.
- (5) - الجرجاني، الشريف، (2004م)، معجم التعريفات، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة- مصر.
- (6) - سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، 1408هـ- 1988م، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، الجزء الأول، القاهرة.
- (7) - السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، (1429هـ/ 2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، الجزء الرابع.
- (8) - العكبري، أبو البقاء (1406هـ/ 1986م)، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان.
- (9) - الفراهيد، الخليل بن أحمد، 1424هـ/ 2002م، كتاب العين، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، بيروت- لبنان.
- (10) - الراجحي، عبده، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت.
- (11) - الغلاييني، مصطفى، (1418هـ/ 1998م)، جامع الدُّروس العربية، مراجعة: محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية، الطبعة الخامسة والثلاثون، الجزء الأول، صيدة - بيروت.